بلاغ من الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

على إثر :

* التراجع الخطير عن العديد من المكتسبات وخاصة منها المتعلقة بالحريات النقابية التي أصبحت تتعرض لكل الممارسات الماسة بقدسيتها على اعتبارها مكتسبا انتزعته الطبقة الشغيلة المغربية بالكفاح والنضال المريرين على امتداد عشرات السنوات، التراجع الذي طال بالقمع والقرصنة كل مطالبة للطبقة الشغيلة بحقوقها ومواجهتها بعدم الاكثرات من طرف الحكومة بل وفي بعض الأحيان اعتبارها إرهابا وبلطجة ينبغي التصدي لها بدل فتح حوار بناء ونقاش مسؤول في شانها.

وعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر كلا من :

- ملف التكوين المهني.
- الخطوط الملكية المغربية.
- قطاع النقل- سيارات الأجرة.
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- النزاعات المتعددة في القطاع الخاص...

* ملاحظة عدم الشروع في أجراة أهم مقتضيات اتفاق 26 أبريل 2011 وتأثيره على ضمان الاستقرار والسلم الاجتماعي وما يتم ملاحظته من استمرار الاحتقان الاجتماعي وتناسل الاعتصامات والإضرابات المشروعة في مختلف القطاعات في ظل غياب حوار جدي ومسؤول مع المركزيات النقابية بصفة منتظمة ودورية، إضافة إلى تغييب التزام الحكومة باحترام هذا الاتفاق في التصريح حكومي وباقي تصريحاتها المتعددة، مما يزيد من شرعية التساؤلات حول جدية الحكومة الحالية في مأسسة الحوار والحرص على تطبيق ما تم الاتفاق عليه في الحوارات السابقة.

* إعداد مشروع القانون المالي 2012 رغم أنه يصاغ في ظل ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية استثنائية، فإن هذه الظروف لا تبرر بتاتا عدم عرضه على أنظار المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية قصد إبداء الرأي حول مضمونه قبل المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة.

* توصل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بدعوة حضور اجتماع مع الحكومة بتاريخ 14 مارس 2012 بدون تحديد جدول أعمال محدد ومسبق قصد دراسته قبل الاجتماع.

نظرا لكل هذه الاعتبارات وغيرها قرر الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بعد ما وضح موقفه خلال هذا الاجتماع :

الانسحاب من الاجتماع مع الحكومة احتجاجا على غياب تجاوب هذه الأخيرة مع مطالب الشغيلة المغربية المشروعة، في إطار حوار منتظم ومسؤول.

الرباط في 14-03-2012

المكتب التنفيذي